

بمعدل نمو سنوي بلغ 4.2٪

«أوابك»: ارتفاع استهلاك الطاقة بالكويت بنحو 430 ألف برميل



* نمو استهلاك الطاقة في الكويت

من 12.1% عام 1995 إلى 21% عام 2018. وأفادت الدراسة بأن معدلات النمو السنوية لاستهلاك إجمالي الطاقة الأولية تخطت مصادر الطاقة الأولية تخطت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتعداد القوة

في الكويت. وقالت إن الاعتماد شبه الكامل على النفط والغاز الطبيعي وتواضع مساهمة الطاقات الأخرى يعتبر من السمات الأساسية لاستهلاك مصادر الطاقة الأولية في الكويت إذ شكل النفط والغاز الطبيعي نسبة تراوحت بين 99.7% إلى 100% من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة خلال الفترة بين عامي 1995 و2018. وحول ما يشكله الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في الكويت قالت

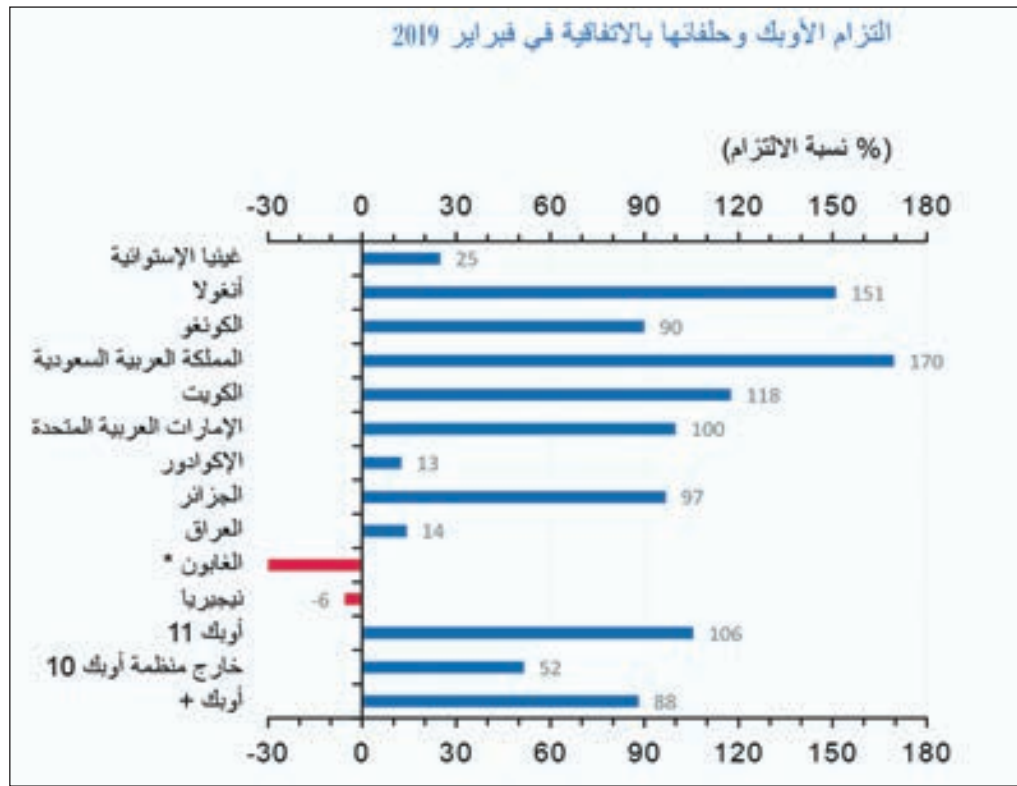
الدراسة إن الغاز الطبيعي «يعد المصدر الأول للطاقة في الكويت» إذ تقدر حصته بنحو 52.9% من إجمالي الطاقة المستهلكة عام 2018 في حين تقدر حصة النفط بنحو 46.8% من إجمالي الطاقة المستهلكة في الكويت خلال نفس العام. وبخصوص القطاعات التي يتركز فيها معظم الاستهلاك المحلي للطاقة في الكويت أفادت الدراسة بأن الاستهلاك يتركز في قطاع

وأوضحت أن هناك عدة ملاحظات كان أهمها تجاوز معدل نمو إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الكويت معدلات النمو في الدول الأعضاء بمنظمة «أوابك» خلال الفترة المذكورة ما أدى إلى ارتفاع طفيف في حصة الكويت من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الدول الأعضاء من 5% فقط عام 1995 إلى 5.2% عام 2018. وذكرت أن معدل نمو إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الكويت تخطى معدلات نموها السكاني خلال الفترة المذكورة ما أدى إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد فيها من 51.9 برميلاً مكافئاً لنفط عام 1995 إلى 58.2 برميلاً مكافئاً لنفط عام 2018.

وبينت أن معدلات النمو السنوية لاستهلاك مصادر الطاقة الأولية تجاوزت معدلات النمو السنوية لإنتاجها مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي للطاقة إلى إجمالي الإنتاج في الكويت بين عامي 1995 و2018. وأضافت الدراسة التي حملت عنوان «تطور استهلاك الطاقة الأولية في الكويت وأفاقه المستقبلية» أن التسارع القوي في وتيرة استهلاك مصادر الطاقة الأولية من جهة وزيادة الطلب المحلي عليها بمعدلات نمو عالية من ناحية أخرى يعتبر من السمات البارزة لتطور استهلاك الطاقة في الكويت خلال الفترة بين عامي 1995 و2018.

الأدنى في 4 سنوات بفعل الخفض السعودي وانقطاعات كهرباء فنزويلا

«أوبك»: 14 دولة ضخت 30,40 مليون برميل يومياً من النفط الخام الشهر الماضي



سريانه في 2017. وأظهر المسح أن أكبر خفض في الإمدادات جاء من السعودية، حيث أكبر منتج في أوبك، حيث ضخت المملكة كميات تقل 220 ألف برميل يومياً عما أنتجته في فبراير. وخفضت السعودية إنتاجها من مستوى قياسي بلغ 11 مليون برميل يومياً في نوفمبر خوفاً من تخمة محتملة في المعروض النفطي، لكن المسح أظهر أن الإمدادات تقل قليلاً عما ألمحت إليه المملكة. وجاء ثاني أكبر خفض من فنزويلا.

وفرضت واشنطن عقوبات على شركة النفط الحكومية بي.بي. في إس.إيه في يناير، بينما تسببت انقطاعات الكهرباء في توقف العمليات في حوسيه، المرفأ الرئيسي لتصدير النفط في البلاد، وفي وحدات تحسين الخام. وقدرت بعض المصادر في المسح إنتاج فنزويلا في مارس عند مستوى منخفض يبلغ 650 ألف برميل يومياً. غير أن بيانات التصدير تظهر أن الإمدادات للسوق لم تنخفض إلى هذا المستوى، إذ تشير تلك البيانات إلى شحنات تبلغ 800 ألف برميل يومياً أو أكثر رغم الانقطاعات.

وأظهر المسح أن الكويت والإمارات العربية المتحدة خفضتا الإنتاج أيضاً بأكثر من المتوقع بموجب الاتفاق، بينما خفض العراق الإمدادات مع تراجع الصادرات من جنوب البلاد الذي كان متأخراً في الامتثال خلال الجولة السابقة من التخفيضات.

من ذلك الخفض 800 ألف برميل يومياً، ويطبق التخفيضات 11 عضواً للمنظمة مع استثناء إيران وليبيا وفنزويلا. وفي مارس، بلغت نسبة التزام الدول الإحدى عشرة الأعضاء في أوبك المشاركة في الاتفاق الجديد 135% من التخفيضات التي تعهدت بها، بحسب ما أظهره المسح، ارتفاعاً من 101% في فبراير. ومن بين المنتجين المعفيين من الخفض، هبط

أظهر مسح أن إمدادات منظمة أوبك من النفط هبطت في مارس لأدنى مستوى في أربع سنوات، مع تجاوز السعودية، أكبر بلد مصدر للخام في العالم، نصيبها المستهدف من التخفيضات في اتفاق كبح الإمدادات، بينما شهد إنتاج فنزويلا مزيداً من التراجع بسبب العقوبات وانقطاعات الكهرباء.

وأشار إلى أن الدول الـ14 الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول ضخت 30.40 مليون برميل يومياً من النفط الخام الشهر الماضي، بانخفاض 280 ألف برميل يومياً عن فبراير، ليصل إجمالي إنتاج المنظمة إلى أقل مستوى منذ 2015.

ويشير المسح إلى أن السعودية وحلفائها الخليجين يمشون قدماً في تخفيضات إنتاج أكبر من تلك المستهدفة في أحدث اتفاق لأوبك، متجاهلين ضغوط الرئيس الأميركي دونالد ترامب لزيادة الإمدادات، ودعا ترامب أوبك مجدداً لضخ مزيد من النفط بهدف دفع الأسعار للهبوط.

ويجري تداول النفط فوق 68 دولاراً للبرميل، بالقرب من أعلى مستوياته في 2019، بدعم من الخفض السعودي والانخفاضات غير المتوقعة في فنزويلا وإيران اللتين فرضت عليهما الولايات المتحدة عقوبات تحد من صادراتهما. وقال تاماس فاريجا من بي.بي.إم للوساطة النفطية «هناك إرادة لخفض مخزونات النفط العالمية»، في إشارة إلى استراتيجية أوبك. وأضاف: «ما لم تحدث قفزة

الطلب العالمي على الغاز المسال سينمو 2 سنياً لمدة 15 عاماً

الكويت: قطر تدعو شركات بناء السفن لمناقشة «خلال أسابيع قليلة»



* سعد الكعبي

الصين، أي أكثر من 22% من العشر الأخيرة. وقال الكعبي

وأضاف في مؤتمر الغاز الطبيعي المسال 2019 في شنغهاي أمس أن الطلب العالمي على الغاز المسال سينمو 2% سنوياً للخمسة عشر عاماً المقبلة.

وقال وهو أيضاً وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة إن النمو في الأسواق المتقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية سيكون معتدلاً بينما سيكون هناك بعض النمو في أوروبا بعد سنوات من التوقف. ونقل بيان صحافي أصدرته قطر للبترول في وقت لاحق عن الكعبي قوله خلال المؤتمر: «الصين والهند ستواصلان قيادة آسيا كأحد أهم أسباب ازدياد الطلب على الغاز الطبيعي المسال».

وقال إن قطر شحنت أكثر من 50 مليون طن من الغاز المسال إلى

إن الطلب على الغاز سيستمر بالارتفاع وسط اللقك العالمي المتزايد من آثار تغير المناخ والتوجه نحو مصادر طاقة أكثر نظافة وأقل كلفة.

وقال: «بينما قد ينظر البعض للغاز الطبيعي كوقود في مرحلة انتقالية، فإننا نؤمن بأنه وقود الحاضر والمستقبل. فهو الأنظف من بين جميع أنواع الوقود الأحفوري، وهو كذلك وقود اقتصادي يمكن الاعتماد عليه. وهو بالتأكيد وقود المستقبل». وقالت قطر للبترول أيضاً في البيان إنها منحت عدداً من عقود مشروع تطوير الغاز القطري الذي يهدف إلى رفع طاقة إنتاج الغاز المسال من 77 مليون طن إلى 110 ملايين طن سنوياً بحلول

2024. وبحسب البيان، فإن دعوات مناقصات أعمال الهندسة والمشتريات والبناء للمنشآت البرية ستصدر قبل نهاية هذا الشهر. وقالت أيضاً إنه ستجري دعوة شركات أحواض بناء السفن المهولة للمشاركة في مناقصة لتوفير ناقلات الغاز المسال التي سيحتاجها أسطولها لشحن إنتاج مشروع التوسع وبيدات الشركة أيضاً أعمال الإنشاء في مشروعها المشترك لإضافة 16 مليون طن من الغاز في مشروع جولدن باس لتصدير الغاز المسال في تكساس بالولايات المتحدة مع إكسون موبيل. وسيبدأ المشروع العمل بحلول 2024.



* طارق الملا

ولفت إلى أن ذلك يتم من خلال طرح مزيدات عالمية في كافة مناطق مصر البرية والبحرية وإبرام المزيد من الاتفاقيات البروتولية لتحقيق اكتشافات جديدة تعزز من إنتاج واحتياطي البلاد من البترول والغاز الطبيعي. وتعمل مصر التي أعلنت تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز المنتج محلياً بنهاية سبتمبر عام 2018 لأن تصفح مرزقا اقليمياً لإنتاج وتداول الغاز والطاقة في ضوء اعتبارات عدة منها تنمية وتطوير حقل «ظهر» البحري إلى جانب ما تمتلكه من إمكانات ومقومات خاصة بالبنية التحتية للبترول والغاز.

زيادة نشاط الحفر المتوقع خلال الفترة المقبلة «في ظل التنافس الشديد مع الشركات المتخصصة في هذا المجال». كما أشار إلى أهمية العمل على زيادة حجم أعمال شركة الحفر خارج مصر في ظل الفرص المتاحة «خاصة في دول الخليج العربي» مؤكداً أهمية الالتزام الكامل بمعايير السلامة والأمن الصناعي للحفاظ على الأصول والموارد البشرية. وكان الملا كفي الأوتة الأخيرة تنفيذ استراتيجية ورؤية واضحة لجذب وضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية في تنمية اكتشافات بترولية جديدة والعمل على تنفيذ مشروعات جديدة.

المصرية لزيادة حجم أعمالها خلال الفترة المقبلة «سواء داخل السوق المصري أو خارجه». ونوه في هذا السياق بالنشاط البترولي المتزايد الذي تشهده مصر والمنطقة ورغبة شركات البترول العالمية في تكثيف أعمال حفر آبار جديدة للبحث والاستكشاف وتنمية وإنتاج البترول والغاز «خاصة بعد الاكتشافات التي تحققت مؤخراً بالمنطقة».

وأشار إلى أن نشاط حفر الآبار البروتولية شهد خلال المرحلة الماضية «نشاط ملحوظ» مؤكداً أهمية تطوير أجهزة الحفر وأجهزة صيانة الآبار التي تمتلكها الشركة لتواكب

قال الرئيس التنفيذي لشركة قطر للبترول سعد الكعبي إن قطر تدعو «خلال الأسابيع القليلة المقبلة» شركات أحواض بناء السفن المؤهلة للمشاركة في مناقصة لتوفير ناقلات الغاز الطبيعي المسال لتوسيع أسطولها. وتابع إن الشركة منحت عقد أعمال تجهيز الموقع في مدينة رأس لغان الصناعية لتخالف شركة اتحاد المقاولين وشركة التيسير للتجارة والمقاولات. وأوضح إن قطر للبترول في «مرحلة المناقصات» لمشروع بناء ما يصل إلى ثماني منصات حفر. وبين أن قطر للبترول منحت عقد تصنيع وتركيب قوائم منصات إنتاج بحرية لشركة كديرموت.

سعر برميل النفط الكويتي

ارتفع ليبلغ 68,56 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1.41 دولار في تداولات أول أمس ليبلغ 68.56 دولاراً مقابل 67.15 دولاراً للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس بدعم من تقلص المعروض ومؤشرات إيجابية للاقتصاد العالمي لتصل إلى مستويات جديدة هي الأعلى منذ بداية 2019. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1.43 دولار ليصل إلى مستوى 69.01 دولاراً في حين ارتفع سعر برميل نفط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.45 دولار ليصل إلى مستوى 61.59 دولاراً.

النفط عند ذروة 5 أشهر

بعد بيانات صينية

واحتمال خفض جديد للمعرض

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى في نحو 5 أشهر أمس مدعومة ببيانات اقتصادية صينية قوية قصت المخاوف بشأن الطلب فضلاً عن إمكانية فرض عقوبات جديدة على إيران وحدوث تعطل أكبر للإمدادات الفنزويلية. وزاد خام القياس العالمي برنت 15 سنتاً بما يعادل 0.2% ليصل إلى 69.16 دولاراً للبرميل وذلك بعد أن لاس 69.50 دولاراً وهو أعلى مستوى منذ منتصف نوفمبر. وارتفعت العقود الأجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 14 سنتاً أو 0.2% إلى 61.73 دولاراً للبرميل بعد أن تجاوزت حاجز 62 دولاراً للمرة الأولى منذ أوائل نوفمبر. وتدعمت الأسعار ببيانات إيجابية من أكبر اقتصادين

في العالم: الولايات المتحدة والصين. وأظهرت البيانات أول أمس أن قطاع الصناعات التحويلية الصيني عاد إلى النمو على غير المتوقع في 4 مارس للمرة الأولى في 4 أشهر. وارتفعت معظم أسواق الأسهم في آسيا حيث عززت بيانات الصناعة القوية ثقة المستثمرين. وجاءت بيانات الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة هي الأخرى أفضل النمو على غير المتوقع في مارس، مما ساعد المستثمرين على تجاوز بيانات مبيعات التجزئة الضعيفة لشهر فبراير. وعلى صعيد الإمدادات، أعلن مسؤول كبير بالادارة الأميركية الصحافيين أول أمس أن واشنطن تدرس فرض عقوبات إضافية على قطاعات جديدة من الاقتصاد الإيراني.

سعر سلة خامات «أوبك» يرتفع

إلى 68,31 دولاراً للبرميل

أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أمس أن سعر سلة خاماتها ارتفع أول أمس بواقع دولار و8 سنتات ليستقر عند 68.31 دولاراً للبرميل بعد أن كان 67.23 دولاراً للبرميل الجمعة الماضية.

وذكرت وكالة أنباء «أوبك» في نشرتها أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 52.43 دولاراً للبرميل. وتضم سلة «أوبك» التي تعد مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج 14 نوعاً وهي خام «صحاري» الجزائري والإيراني النقيط و«البصرة» العراقي وخام التصدير الكويتي وخام «السدر» الليبي وخام «بوني» النيجيري وخام العربي الخفيف السعودي والخام الفنزويلي و«جبراسول» الانغولي و«اورينت» الكاويروزي و«زافرو» غينيا الاستوائية و«رابي الخفيف» «جابون» وخام جينو «الكونغو» وخام مريان الإماراتي.

جنوب السودان يستهدف رفع إنتاج

النفط 70 ألف برميل بحلول يونيو

قال وزير البترول في جنوب السودان إن بلاده تأمل رفع إنتاج النفط الخام بما يقرب من 50% بحلول يونيو، مستهدفة بذلك زيادة وصفها أحد المراقبين بأنها متفائلة في الوقت الذي تنتج فيه البلاد إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكان إنتاج النفط يبلغ نحو 350-400 ألف برميل يومياً حتى عام 2013، حين اندلعت الحرب الأهلية التي استمرت خمس سنوات. وقال وزير البترول إنجيل لول جاتكوت إن إنتاج النفط في جنوب السودان يبلغ حالياً نحو 160 ألف برميل يومياً، ومن المنتظر أن يرتفع إلى 70 ألف برميل يومياً بحلول يونيو. وقال

الوزير في بيان بينما يحضر مؤتمراً في غينيا الاستوائية: «في ظل احتياجات مؤكدة تبلغ 3.5 مليارات «برميل»، ولم يستكشف منها سوى 30%، هناك المزيد مما يمكن تقديمه للمستثمرين الجادين». وذكر جاتكوت أن من المقرر استئناف الإنتاج في حقول النار والتور ومنقاً النفطية بحلول 27 أبريل. وتوقع شركة استشارات الطاقة العالمية وود ماكنزي زيادة أقل كثيراً لإنتاج ليصل إلى أكثر من 170 ألف برميل يومياً بحلول 2020، لكنها قالت إن الإنتاج قد يرتفع إلى 230 ألف برميل يومياً إذا صمد اتفاق السلام.